بيان الحق في الغذاء

2023/04/21

تم الاعتراف بالحق في الغذاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (1948)، وكذلك في العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (1966)، والذي ينصّ على ما يلي:

المادة 11

1. تقر الدول الأطراف في هذا العهد بحق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته، يوفر ما يفي بحاجتهم من الغذاء والكساء والمأوى، وبحقه في تحسين متواصل لظروفه المعيشية. وتتعهد الدول الأطراف باتخاذ التدابير اللازمة لإنفاذ هذا الحق، معترفة في هذا الصدد بالأهمية الأساسية للتعاون الدولي القائم على الارتضاء الحر.

2. واعترافا بما لكل إنسان من حق أساسي في التحرر من الجوع، تقوم الدول الأطراف في هذا العهد، بمجهودها الفردي وعن طريق التعاون الدولي، باتخاذ التدابير المشتملة على برامج محددة ملموسة واللازمة لما يلي:

(أ) تحسين طرق إنتاج وحفظ وتوزيع المواد الغذائية، عن طريق الاستفادة الكلية من المعارف التقنية والعلمية، ونشر المعرفة بمبادئ التغذية، واستحداث أو إصلاح نظم توزيع الأراضي الزراعية بطريقة تكفل أفضل إنماء للموارد الطبيعية وانتفاع بها،

(ب) تأمين توزيع الموارد الغذائية العالمية توزيعا عادلا في ضوء الاحتياجات، يضع في اعتباره المشاكل التي تواجهها البلدان المستوردة للأغذية والمصدرة لها على السواء.

نحن، أكثر من 60 جهة فاعلة منخرطة في الإنتاج الزراعي، والزراعة الفلاحية، والزراعة الإيكولوجية، و الإنتاج الغذائي اليدوي والحرف الغذائية، ومعالجة وتوزيع وتموين واستهلاك الأغذية، والمساعدات الاجتماعية والغذائية، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وحماية حقوق الإنسان والبيئة والمناخ، وأعضاء المجتمع المدني، والخبراء الأكاديميين، اجتمعنا في 19 و 20 و 21 أبريل/نيسان 2023 في مطعم ريفيتوريو في جنيف، على هامش منتدى من تنظيم مؤسسة ماتر، بالتعاون مع فيان سويسرا ومجتمع جلوبال شيبرز ومؤسسة بيستوليتو وحركة فن الأكل الاجتماعي، وتبنيْنا هذا البيان.

التحوّل الفكري: من المساعدات الغذائية إلى الحق في الغذاء

يتطلّب ضمان الحق في الغذاء تحوّلًا فكريًا؛ إذْ لا يتعيّن علينا ضمان الحق في التحرّر من الجوع فحسب (من خلال المساعدات الغذائية الطارئة، سواءً العينية أم المالية)، بل يتعيّن علينا احترام وحماية وإعمال حق الجميع في الوصول المنتظم والدائم والحر إلى الغذاء المناسب والكافي، كمًّا ونوعًا، بما يضمن حياة مرضية وكريمة، عقليًا وجسديًا، على الصعيد الفردي والجماعي.

ولإنجاح هذا التحوّل الفكري، لا بدّ من إنشاء نظام يجعل من الممكن تفادي أن يكون الغذاء أمرًا قابلًا للمساومة في ميزانيات الأفراد والأسر. ومن ناحية أخرى، يجب أن نضمن إتاحة الغذاء عالي الجيدة والمستدام للجميع. ويجب أن نضع حدًّا للتمييز بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك التمييز المتعدّد والمتقاطع.

القانون والسياسة العامة والجهة التشاركية

يتطلّب إعمال الحق في الغذاء، من خلال عملية تشاركية، اعتماد قانون بشأن الحق في الغذاء وسياسةً عامةً للغذاء تشمل قطاعات متعددة، وممولّة من الدولة. ويجب أن يستند هذا القانون وهذه السياسة، والممارسات الناتجة عنهما، إلى مبادئ حقوق الإنسان: المشاركة، المساءلة، عدم التمييز، الشفافية، كرامة الإنسان، التمكين، سيادة القانون، التضامن.

من أجل تيسير هذه العملية، يجب استحداث جهة تشاركية وشمولية - مجلس أو هيئة الغذاء - لدعم سنّ وتنفيذ قانون الحق في الغذاء وسياسة الغذاء العامة. ولا بدّ أيضًا من استحداث وحدة مشتركة بين الإدارات في الهياكل التنظيمية للجهات الحكومية تكون مسؤولةً عن القضايا المتعلقة بالغذاء والأنظمة الغذائية المستدامة.

ويجب أن تضمّ الجهة التشاركية ممثلين عن الجهات الحكومية، والبلديات، والأطراف الفاعلة المنخرطة في الإنتاج الزراعي، والزراعة على نطاق ضيّق، والزراعة الإيكولوجية، والأنشطة الحرفية، ومعالجة وتوزيع وتموين واستهلاك الأغذية، والمساعدات الاجتماعية والغذائية، والاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وحماية حقوق الإنسان والبيئة والمناخ ورعاية الحيوان. كما يجب أن تُشارك في الجهة أيضًا النقابات المهنية، والجمعيات المدافعة عن حقوق المرأة والطفل واللاجئين، وممثلي الأنظمة الصحية والتعليمية، والخبراء الأكاديميين. بالإضافة إلى ضرورة اتخاذ التدابير اللازمة لضمان المشاركة الكاملة والفاعلة للفلاحين والأشخاص الذين يعيشون في حالة من انعدام الأمن الغذائي.

هذا ويجب أن تلعب الهياكل والعمليات الحالية في الجهات الحكومية دورًا في استحداث هذه الجهة الجديدة وتشغيلها؛ حيث تقدّم خبرات الجهات المسؤولة عن دعم صياغة السياسات العامة الأخرى – في مجاليْ الثقافة والإسكان مثلًا – أمثلةً على استحداث مثل هذه الجهة التشاركية.

الإنتاج المحلي، والأسعار العادلة، والزراعة الفلاحية والإيكولوجية

تُعدّ مشاركة الفلاحين في سنّ قانونٍ بشأن الحق في الغذاء وصياغة سياسة عامة للغذاء ضروريةً للغاية وفقًا لمبادئ السيادة الغذائية، ولا بدّ من الحرص على مشاركتهم.

يجب على الدولة أن تشجّع الإنتاج الفلاحي والاجتماعي والزراعي الإيكولوجي المتنوّع للأغذية المفيدة والمغذّية، مع حماية التنوّع البيولوجي وضمان ملاءمة ظروف العمل، من أجل إعمال الحق في الغذاء. وللقيام بذلك، لا بدّ من تسهيل وصول المنتجات إلى السوق وبناء شراكات تسمو على اعتبارات التنافس من خلال إعادة بناء الروابط بين الفلاحين والمستهلكين؛ يجب أن نجعل الغذاء سلعةً عامةً من منطلق الديمقراطية الغذائية.

من حق الدولة وواجبها أن تحدّد معايير شراءٍ طموحةٍ لكافة المشتريات الغذائية العامة، بما يضمن الانتقال إلى نظم غذائية مستدامة ويُسهم في إعمال الحق في الغذاء.

يجب وضع شروط إطارية لتمكين الفلاحين من الحصول على تعويض عادل، وبالتالي تشجيع توليد فرص العمل في هذا القطاع. كما يجب ضمان أسعار عادلة في متناول الجميع لمنتجات الزراعة الفلاحية الموسمية، مع إعطاء الأولوية للإنتاج المحلي.

يجب أن تضمن الدولة إمكانية الوصول المادي إلى الغذاء، بما في ذلك سهولة الوصول إلى المنتجات الطازجة عالية الجودة من الزراعة الفلاحية وسلاسل التوريد القصيرة، إلى جانب توفير البنية التحتية اللازمة لطهي الطعام وإعداده ومعالجته في مكان العمل. وكذلك يجب أن تضمن بيع المنتجات الغذائية بأسعار معقولة وشفّافة ومحدّدة تضمن دخلًا كافيًا للفلاحين والعمال الزراعيين والأطراف الفاعلة الأخرى في السلسلة الغذائية. كما يجب أن تضمن في نهاية المطاف الملاءمة التغذوية والاجتماعية والثقافية للغذاء، بما يضمن توافر الخيارات المناسبة لتلبية الاحتياجات الجسدية والتفضيلات الغذائية للمستهلك.

يجب أن يتضمّن التدريب الزراعي تعلّم الممارسات الزراعية الإيكولوجية، ويجب حماية التربة الزراعية وتشجيع تجديدها، ويجب أن يتم نقل ملكية الأراضي بحضور شهود، ويجب ضمان شفافية معاملات الأراضي، ويجب ضمان الحق في الأرض والحق في البذور للفلاحين، ويجب تعزيز استقلالية الفلاحين، بما في ذلك الاستقلالية التكنولوجية.

يجب على الدولة إلزام جميع الأطراف الفاعلة في قطاع الأغذية الزراعية بعرض الأسعار وهوامش الربح بشفافية لكي يعرف المستهلك التكاليف الحقيقية للمنتجات الغذائية، ولتسليط الضوء على الغُبن والرابحين والخاسرين في السلسلة الغذائية.

السلاسل الغذائية وقنوات التوزيع

إنّ السلاسل الغذائية مُعوْلمة وغير عادلة وغير مستدامة، ممّا يؤدي إلى حدوث تباينات بين الإنتاج الغذائي المحلي والفلاحي المجزّأ والمهمّش من ناحية، وبين النظام الغذائي الزراعي الصناعي المتركّز في أيدي عددٍ قليلٍ من الأطراف الفاعلة والمستفيد من ميزان القوى الحالي من ناحية أخرى. ويزداد الوضع سوءًا بسبب انقسام قنوات التوزيع حسب الجمهور والطبقة الاجتماعية.

يجب أن نتحرّك لفصل مكافحة الهدر الغذائي عن تقديم المساعدات الغذائية، حيث يجب أن تكون قنوات التوزيع المستقبلية شمولية وعالمية وتشاركية وتمكينية. ويجب علينا إضفاء الطابع الديمقراطي على التحكّم بالسلاسل الغذائية.

يجب أن تسير قنوات توزيع المساعدات الغذائية على خطى قنوات التضامن المستقبلية، وذلك من خلال تحويل نفسها، وترجمة مهاراتها ومعرفتها ومواردها وإعادة توزيعها. ويجب أن تكون هذه القنوات الجديدة قائمةً على الشفافية والحوكمة المشتركة وتوازن القوى. ويجب أن تُسهِم في تحسين القنوات القائمة وتوفير ظروف عمل عادلة ومرضية. ويجب عليها أيضًا احترام الحدود الكوكبية والكائنات الحية جميعًا.

الحدّ من الهدر الغذائي، وجمع الأغذية الفائضة وغير المُباعة وإعادة تقييمها

يجب أن تكون مكافحة الهدر الغذائي جزءًا من سياسة عامة مموّلة من الدولة. ويجب أن يكون تعليمها إلزاميًا في المدارس. ويجب أن تكون معاييرها محددة في المهن الزراعية الغذائية والتموينية. ولا بدّ من تقديم حلول محدّدة لعامة الناس من خلال الأنشطة التوعوية المختلفة.

يجب حظر إتلاف المواد الغذائية غير المُباعة في الأسواق التموينية. ويجب حظر البيع المتعدّد الذي يشجّع على الاستهلاك المفرط، بينما يمكن الاستمرار في السماح ببيْع المنتج الواحد بأسعار مخفّضة.

يجب أن تستمرّ خدمات التموين التجارية في اتخاذ التدابير الضرورية للحدّ من الهدر الغذائي.

يجب أن يُحظَر حرق النفايات العضوية، وأن تصبح إعادة تدوير القشور إلزاميةً من أجل تحويلها إلى طاقة (المَيثَنة) أو أسمدة (التسميد). ويجب أن تكون مرافق إعادة تدوير المخلفات الغذائية إلزاميةً في المباني السكنية والمطاعم والأسواق التموينية، وأن تخضع لرقابة السلطات المختصة.

يجب تشجيع التعاون الوثيق لجمع وتوزيع الفائض الغذائي من أجل مكافحة الهدر الغذائي، لا سيّما على مستوى المنازل والمزارع والأسواق التموينية والمدارس والمطاعم، بغض النظر عن الوضع الاجتماعي.

يجب الحدّ من الهدر من خلال تشجيع إعادة تقييم المنتجات الكبيرة أو التالفة باستخدام أساليب التحضير والحفظ، كالتخمير والتجفيف وإنتاج السماد العضوي/الغاز الحيوي والعلف الحيواني.

الخدمات التموينية، والتعليم، والتغذية، والبيئة الغذائية

يجب أن توفر الخدمات التموينية العامة (في كافة المراحل الدراسية) الوجبات الغذائية الكافية والضيافة غير المشروطة. ويجب إعطاء الأولوية لتدريب موظفي الخدمات التموينية العامة في مجال الطهي المستدام.

يجب توفير الوجبات الغذائية المدرسية للطلبة دون تمييزٍ وبما يحفظ كرامتهم، حيث يتمثّل الهدف في ضمان حصول كافة طلاب المدارس ورياض الأطفال على وجبة يومية مجانية، مع إعطاء الأولوية للزراعة الفلاحية الموسمية والمحلية. وعلى الرغم من تقديم وجبات مغذّية في بعض المراحل الدراسية، فإنّ معظم مدارس المرحلة الإعدادية الدنيا ("الدورة التوجيهية") لا تقدّم وجبات مدرسية للطلبة.

يجب تدريس التعليم التغذوي في جميع مراحل التعليم الإلزامي. ومع أنّ الإطار الحالي مرضٍ، إلّا أنّه غير مطبّق بصورة متسقة في مدارس التعليم الإلزامي. لذا يجب إعطاء الأولوية لتدريب معلمي المراحل الإلزامية في مجال الغذاء المستدام.

وعلى نطاق أوسع، يجب أن نضمن بيئة غذائية تعزّز الخيارات الغذائية الجيدة. ويجب أن تكون الحقائق الغذائية ومعلومات الاستدامة واضحةً على المنتجات الغذائية، حيث لا يجوز السماح بإخفائها عن طريق الحيل التسويقية، لا سيّما على المنتجات عالية المعالجة.

يجب تسهيل الوصول إلى الأغذية المستدامة ذات القيمة الغذائية العالية وتسليط الضوء عليها، وذلك من خلال تغيير طريقة عرض الأغذية في الأسواق التموينية والمطاعم، كوضع كميات أقل من المنتجات عالية المعالجة بالقرب من صناديق الدفع على سبيل المثال.

يجب استخدام جميع استراتيجيات الصحة العامة الحالية والتدابير الاقتصادية المتاحة، بما فيها الدعم والمنح والضرائب، لتشجيع الاستهلاك الغذائي الكافي والملائم.

يجب أن نواصل العمل للدفاع عن الحق في الغذاء والسيادة الغذائية والنهوض بهما!